الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/47/247
10 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال
الدورة السابعة والأربعين

الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان
والحريات في لاتفيا واستونيا

رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة إليكم من رئيس الاتحاد الروسي ، السيد ب. ن. يلتسين ، تتضمن طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة بعنوان "الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والحريات في لاتفيا واستونيا" بوصفها مسألة هامة وعاجلة .

وأرجو اعتبار رسالة رئيس الاتحاد الروسي ، السيد ب. ن. يلتسين المذكورة أعلاه المذكرة التفسيرية المطلوبة بموجب المادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

(توقيع) ي. فورونتسوف

مرفق

مذكرة تفسيرية

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
موجهة إلى الأمين العام من رئيس الاتحاد الروسي

أود أن أفيدكم عن علاقات الاتحاد الروسي بكل من جمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا وجمهورية استونيا ، وكذلك عن قلقنا إزاء حالة هذه العلاقات .

إن الاتحاد الروسي ، كما تعلمون ، قد لعب دورا حاسما في تحقيق دول البلطيق لاستقلالها . ونحن مصممون على مواصلة تطوير علاقات حسن جوار وتعاون وثقة متبادلة حقيقية قائمة على أساس المساواة مع هذه الدول .

واحتراما لمبادئ القانون الدولي والرغبة التي أبدتها ليتوانيا ولاتفيا واستونيا ، تؤكد القيادة الروسية بوضوح وبدون لبس مجددا عزمها على سحب قواتها من أراضي هذه الدول .

ومنذ بداية المفاوضات بشأن هذه المسألة كنا نبين بشكل متكرر موقفنا المبدئي وهو أن الانسحاب يمكن أن يتحقق في غضون فترة قصيرة شريطة التوصل إلى اتفاقات بشأن عدد من المسائل التي ترتبط ارتباطا جوهريا بهذه المسألة ، وعلى رأسها مسائل ضمان سير أعمال القوات بصورة عادية أثناء فترة الانسحاب ، وكفالة الحماية الاجتماعية والقانونية والحقوق الفردية للأفراد العسكريين والمتقاعدين العسكريين وأفراد أسرهم .

ويؤسفنا أن نقول إن هذه المسائل الحيوية لم تحل حتى الآن ، وهذا يؤدي إلى تعقيدات شديدة في وضع الأفراد العسكريين الروس وأسرهم ويخلق موقفا سلبيا إلى حد بعيد لدى الجمهور الروسي . وفي ظل هذه الظروف ، اضطررنا إلى تعليق انسحاب القوات بصورة مؤقتة من أراضي دول البلطيق . وسيستأنف الانسحاب ويكتمل خلال فترة زمنية قصيرة ومعقولة من الناحية العملية بعد التوقيع على الاتفاقات الحكومية بين الاتحاد الروسي وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا وجمهورية استونيا التي تتناول جميع القضايا المتصلة بانسحاب القوات . وينبغي ألا يكون هناك أدنى شك في عزمنا على التوقيع على هذه الاتفاقات بأقرب ما يمكن .

وفي الوقت نفسه ، فإن زيادة تطوير علاقات روسيا مع دول البلطيق ستتوقف إلى حد كبير على حالة السكان الناطقين بالروسية في تلك الدول . وأعتقد أن هذا النهج له ما يبرره كما أنه مفهوم .

واليوم ، فإن السياسات والممارسات التمييزية لسلطات لاتفيا واستونيا فيما يتعلق بهذه الفئة السكانية ، والمضمنة في بعض الحالات في النظم القانونية لهذين البلدين ، تتنافى مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وتشكل انتهاكا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية السياسات المتصلة بالعمالة ، واتفاقية مناهضة التمييز في التوظيف والمهنة ، وإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي . ونرى أنه ينبغي أن تنظر الأمم المتحدة في هذه الحالة ، إذ أنه لا ينبغي قبول وجود أوضاع في أوروبا تسمح بالتمييز الفاضح ضد جزء كبير من سكان الدول ونشوء بؤر جديدة للتوتر والنزاع .

وإنني أطلب إليكم ، سيدي ، أن تتخذوا جميع التدابير المتاحة في إطار الأمم المتحدة والأمين العام والجمعية العامة لحث دول البلطيق على الوفاء ، على نحو كامل وبحسن نية ، بالتزاماتها بموجب الاتفاقات الثنائية والدولية في مجال حقوق الإنسان والحريات .

وأقترح أن تدرج مسألة الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والحريات في تلك الدول في جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة بوصفها مسألة هامة وعاجلة .

(توقيع) بوريس يلتسين

- - - - -